

واقع التسيير الإلكتروني للبلديات الجزائرية على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية

The Reality of Algerian Municipalities E-Management in the Light of E-Algeria Project

عادل دسدوس

جامعة ابن خلدون-تيارت(الجزائر) adel.desdous@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ قبول النشر: 2022/04/04

تاريخ الإستلام: 2021/11/04

ملخص:

بهدف تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، عملت مختلف الدول اليوم على تحديث فلسفة التسيير من الاسلوب الكلاسيكي الورقي الجامد إلى الاسلوب الإلكتروني المرن بما يتوافق مع متطلبات الثورة الرقمية والتقنية. وفي هذا السياق، أطلقت الجزائر تجربتها الإلكترونية تحت مسمى مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، حيث كان من أولوياته الانتقال من التسيير التقليدي الورقي لمؤسسات الدولة إلى التسيير الإلكتروني، من خلال رقمنة العمل الإداري بهذه المؤسسات، وفي مقدمتها البلديات باعتبارها امتدادا هيكليا ووظيفيا لمؤسسات الدولة في الأقاليم، وبالتالي فإن نجاح هذا المشروع على مستواها يعني إمكانية تعميمه على باقي المنظومة المؤسساتية للدولة. على ضوء ما سبق، تسعى هذه الورقة للإجابة عن الاشكالية التالية: كيف ساهمت الرقمنة في التسيير الإلكتروني للبلديات على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)؟

الكلمات مفتاحية: التسيير الإلكتروني؛ الرقمنة؛ تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ البلديات؛ الجزائر الإلكترونية.

Abstract:

With the aim of achieving development in its various dimensions, the different countries have worked today to modernize the management philosophy from the classic, inflexible paper-based method to the flexible electronic method in line with the digital and technological revolution requirements. In this context, Algeria launched its electronic experiment under the name of E-Algeria Project (2008-2013), where one of its priorities was to move from the traditional paper-based management of State institutions to E-management, through the digitization of administrative work in these institutions, especially the municipalities, which are considered a structural and functional extension of State institutions in the regions. Therefore, the success of this project at its level means that it can be generalized to the rest of State's institutional system. In light of the above, this paper seeks to answer the following problem: How did the digitization contribute to the municipalities's E-Management in the light of E-Algeria project (2008-2013)?

Keywords: E-Management; Digitization; Information and Communication Technologies ; Municipalities; E- Algeria .

مقدمة:

بادرت الجزائر بتجربتها الإلكترونية، والتي تجسدت في مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، والذي كان من أهدافه الانتقال من الإدارة الكلاسيكية الورقية لمختلف بنى وهياكل الدولة، إلى التسيير الإلكتروني لها، من خلال محاولة إدراج وفرض آلية الرقمنة في العديد من مراحل وإجراءات العمل الإداري بهذه المؤسسات، وعلى اعتبار البلديات الجزائرية تجسد أقرب إدارة من المواطن، فضلا على أنها تجسد ذلك الامتداد الهيكلي والوظيفي لمصالح الدولة في أقاليمها فقد حظيت بمكانة ودور جوهري ضمن أجندة هذا المشروع الإلكتروني، كونها الوسيلة والهدف في آن واحد، إضافة إلى ما قد يتيح لها من أداء وظائفها بأعلى كفاءة وفاعلية ممكنة، في ظل تعقد فواعل ومكونات الخدمة العمومية، والتي عادة ما تتسم بمظاهر البيروقراطية والفساد وتعقد الإجراءات التنظيمية، وصولا إلى مسايرة ومواكبة التحول والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلاله للنهوض بمعالم التنظيم الإداري البلدي القائم، وما نتج عنه من هياكل وإجراءات خدمية، لتسيير وإدارة المعاملات والخدمات الحكومية وتقديمها للمواطنين بطريقة إلكترونية ورقمية على أسس من المرونة والشفافية، تساعد على خلق علاقات تفاعل إيجابية بين المواطن ومحيطه. وعليه فقد سارعت العديد من القطاعات الوزارية وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر إلى تطبيق بعض النماذج الحديثة في تسيير مرافقها وهيئاتها التابعة على مستوى الأقاليم، بغرض التحلي عن الأساليب التقليدية للإدارة الورقية.

إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية هو البحث في آليات عصنة هياكل ووظائف الإدارة العمومية قصد جعلها أكثر قربا من المواطن من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيصالها إلى كل أقاليم الدولة وهيئاتها المعنية منها والمنتخبة وعلى رأسها هيئات التنظيم البلدي، بالشكل الذي يضمن ويتيح جودة وفاعلية الخدمة العمومية المقدمة، ويقلل من تكاليفها، ويعظم من عوائدها.

على أساس ما تقدم تهدف هذه المداخلة الى الاجابة عن الاشكالية البحثية التالية: كيف ساهمت عملية الرقمنة في التسيير الإلكتروني للبلديات على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)؟.

و لدراسة هذه الإشكالية، سنقسم المداخلة الى النقاط التالية:

1. الرقمنة: المفهوم والمبادئ.
2. خطوات ومتطلبات عملية الرقمنة.
3. مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013): الدوافع والأهداف.
4. تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية على البلديات الجزائرية.
5. معوقات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية على التنظيم البلدي.

1. الرقمنة: المفهوم والمبادئ

يعتبر مفهوم الرقمنة من المفاهيم المعاصرة والتي ارتبط ظهورها ببروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي كان من نتائجه الانتقال من استعمال الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام والرموز في نقل هذه المعلومات والمعارف، عن طريق توظيف هذه التكنولوجيا المعاصرة في هذا الميدان.¹

1.1 تعريف الرقمنة

تعددت دلالات مصطلح الرقمنة، باختلاف المجالات، والسياقات المستخدمة فيها، حيث:

يرى "تيري كاني" TerryKuny أن الرقمنة هي "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة)، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة".² مما تقدم يتضح أن الباحث "تيري كاني" قد ركز على الجانب التقني في تفسيره لمعنى الرقمنة، والذي عادة ما يستند على مجموعة من التقنيات والحاسبات الآلية المتخصصة.

كما وتعرف كذلك على أنها "مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب، برامج ومعدات حفظ، استرجاع ونقل الكتروني سلكي ولاسلكي عبر رسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها: المكتوب، المسموع والمرئي، والتي تمكن من التواصل الثنائي وتؤمن انتقال الرسائل من مرسل إلى متلقي عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة".³ أي أن الهدف من عملية الرقمنة هو تبسيط إجراءات العمل الإداري بغية الرفع من مستويات الأداء الوظيفي للأجهزة الإدارية القائمة، من خلال الاستخدام الأمثل للمعلومات المطلوبة في إطار المعدات والبرامج التقنية المتاحة.

ويقابل الرقمنة مصطلح التحويل الرقمي بالإنجليزية **Digitizing**، وهو عملية تجسيد الأجسام، الصور، الملفات، أو الإشارات التماثلية، باستعمال مجموعة متقطعة مكونة من نقاط منفصلة، حيث يتم استخدام هذا اللفظ عند تحويل المعلومات المرئية أو المسموعة، مثل النص أو الصور والأصوات إلى رمز ثنائي، فالمعطيات الرقمية أسهل في التخزين والوصول والإرسال. وتتجلى الرقمنة بواسطة عدد من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية.⁴

وعليه فعملية الرقمنة لا تعني فقط مجرد الحصول على مجموعات من النصوص والمعطيات الإلكترونية وإدارتها، ولكنها تتعدى ذلك إلى تحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين

تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الإطلاع عليه من خلال تقنيات أجهزة الإعلام الآلي.⁵

إذن تتمثل رقمنة الوثائق في مجموعة الأعمال والمهام الموزعة على مرحل أساسية تهدف في مجملها إلى التحويل الرقمي لمجموعة الوثائق التقليدية، بهدف إتاحتها عن بعد في شكل رقمي عبر شبكات الحاسب الآلي، مما يتطلب بلا شك حتمية التفكير والتصور المسبق الذي لا يكون إلا من خلال عملية التخطيط العلمي الواعي والإستراتيجي الهادف.⁶

على ضوء ما سبق، ومن جانبنا يمكن تعريف الرقمنة بأنها عملية تتمثل في مجموع التقنيات والبرامج الإلكترونية التي تعمل على تحويل وإدارة المعلومات والمعطيات الورقية إلى معطيات إلكترونية يمكن الحصول والإطلاع عليها من خلال أجهزة الإعلام الآلي، بهدف تبسيط وتسهيل إجراءات العمل الإداري المعقد، للرفع من مستويات الأداء الوظيفي للأجهزة الإدارية السائدة، وبالتالي الانتقال من أساليب الإدارة الكلاسيكية الورقية، إلى آليات وأدوات التسيير الإلكتروني المعاصر.

2.1 مبادئ الرقمنة

تقوم عملية الرقمنة على مجموعة من المبادئ والقواعد المتكاملة والتي تستوجب الأخذ بها واحترامها، بغية تحقيق هذه الأخيرة لغاياتها، وهي⁷:

- تساعد الرقمنة على الحفظ والتخزين من خلال الحد من استعمال الوثائق الأصلية.
- عملية الرقمنة قبل كل شيء هي عملية بث للمعلومات والمعطيات.
- يجب أن لا تتعارض وتتداخل عملية الرقمنة ونظام الرقمنة ككل مع حقوق الملكية المادية والفكرية.
- ضرورة أن يضمن مشروع الرقمنة أكبر قدر من المصداقية والتكاملية للمعلومات و الوثائق.
- ضرورة تحديد الهدف من عملية الرقمنة من طرف مصالح الأرشيف بكل دقة ووضوح.
- حسن اختيار المعلومات والوثائق التي تخضع لعملية الرقمنة بما يتناسب والهدف المنشود.
- حتمية توافق الوسائل والأدوات التكنولوجية المستخدمة مع خصائص الوثائق التي تم اختيارها لعملية الرقمنة.

2.2 خطوات ومتطلبات عملية الرقمنة

تتم عملية الرقمنة وفقا لمجموعة من الخطوات والمراحل المتسلسلة والمتكاملة لتحقيق أهدافها المسطرة ضمن تنظيم معين.

1.2 خطوات الرقمنة

إن الخوض في مشروع رقمنة الوثائق، يقودنا إلى البحث في مجموعة من المراحل والعمليات الإدارية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي⁸:

*-تحديد الهدف من عملية الرقمنة: إن أول خطوة يجب القيام بها أثناء اعداد مشروع الرقمنة هي تحديد الهدف الرئيسي من هذه العملية، ويتم ذلك من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها: لماذا نرقم هذه الملفات أو الوثائق؟، هل لغاية وضعها ضمن نظام الشبكة، أو لحماية وحفظ هذه الوثائق من التلف كونها تعتبر وثائق مهمة تثبت حقوق وملكية الإدارة أو الأفراد، أو أن هذه الوثائق الورقية وضعيتها غير جيدة مثلا؟... إلخ.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة أمر في غاية الأهمية، فهو يمكن من تحديد نوع المشروع الذي نقوم به، كما ويساهم في اختيار شكل الملف. ودرجة وضوح الوثائق التي يتم رقمتها، إضافة إلى المساعدة على تحديد تكاليف المشروع من حيث المدة، الوسائل والتجهيزات المستعملة.

*- حسن اختيار الوثائق والملفات التي سيتم رقمتها: حيث يتم تحديد الوثائق التي تخضع لهذه العملية هل هي من الملفات المتعددة، أو مجرد وثائق منفردة، ثم الأخذ بعين الاعتبار أولوية الوثائق التي ستتم رقمتها، وذلك استنادا لمجموعة من المعايير أهمها:

- كثرة الاستعمال الذي قد يؤدي إلى التلف السريع لهذه الملفات، مثل سجلات الحالة المدنية.

-وضعية الحفظ غير الملائمة لهذه الوثائق نتيجة لبعض الظروف والعوامل.

-الضرورة الملحة لنشر وبث هذه الوثائق ضمن شبكة خاصة، كشبكة الأنترنت.

عموما يمكن القول أنه ليس من الضروري رقمنة كل أرصدة المنظمات الإدارية، بالنظر إلى كلفة هذا المشروع، غير أنه يبقى من الضروري التفكير في حفظ الوثائق الناتجة عن الرقمنة لأطول مدة ممكنة، وذلك عن طريق توفير متطلبات ومستلزمات الحفظ لهذه الوثائق ضمن البيئة الرقمية.

*-تحديد الاحتياجات والوسائل المتاحة: في هذه المرحلة يتم جرد الوسائل والأجهزة المادية الموجودة (أجهزة الإعلام الآلي، ماسح ضوئي، وسائط التخزين، شبكة الأنترنت... إلخ)، وهل الأجهزة والبرامج المتاحة تستلزم الإصلاح والتحديث، أم أنها صالحة لمباشرة هذه العملية، فهذا الجرد عادة ما يسمح بتحديد الاحتياجات وتوفيرها، فضلا عن تجنيد المورد البشري اللازم وتحديثه، بما يتطلبه من تكوين أو رسكلة في هذا الإطار.

2.2 متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تنسيق وتضافر جهود العديد من الأطراف والفواعل، حيث يأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني الفاعل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات العلاقة المباشرة بالرقمنة، فضلا عن العامل المادي والمالي، من خلال توفير مختلف التجهيزات والأدوات المتعلقة بإنجاز هذه العملية، مروراً

بالإطار القانوني والتنظيمي، أي أن نجاح هذه العملية يتطلب توفر وتحقق مجموعة من الشروط، والتي يمكن إيجازها فيما يلي⁹:

أ- **المتطلبات القانونية:** وتضم جملة الأطر التشريعية والقانونية التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة، الملائمة والمناسبة للعمل.

ب- **المتطلبات الإدارية:** وتضم جملة التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية، الإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بغية تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع من كفاءتها، فاعليتها ومردوديتها.

ج- **المتطلبات التقنية:** ويمكن توزيعها على ثلاث أصناف أساسية، وهي:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والإنترنت.

- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية: أي تلك المرتبطة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات والمعطيات من مصادرها الأصلية.

- المتطلبات المتعلقة بالبرمجيات: بما في ذلك توافر الفواعل البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع هذا النوع من الوسائل بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف التنظيم القائم.

3. مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013): الدوافع والأهداف

قامت الجزائر بإطلاق مبادراتها الإلكترونية، بغية الانتقال من التسيير التقليدي الورقي للعديد من الدوائر الوزارية والقطاعات الحساسة إلى التسيير الإلكتروني المعاصر الذي أضحى من متطلبات الإدارة الحديثة على المستوى القومي والدولي، والتي "تجسدت في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، الذي يعتبر من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من عام 2008، في إطار تشاورات مع جميع الهيئات والدوائر الوزارية، فضلا عن المتعاملين العموميين والخواص الناشطين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال كما تم إشراك الأوساط العلمية والأسرة الجامعية في إثراء الأفكار وتوضيح رؤى مختلف الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال"¹⁰.

3.1 دوافع مشروع الجزائر الإلكترونية

تمحور مشروع الجزائر الإلكترونية حول ثلاثة عشرة عنصرا، بغية تحقيق غاياته المنوطة، على مدار خمس سنوات من ديسمبر 2008 تاريخ إعلان المشروع، وإلى غاية سنة 2013 تاريخ استكمال وتنفيذ هذا الأخير، وتعتبر هذه العناصر بمثابة الدوافع الحقيقية لقيام السلطة في الجزائر بهذا النوع من المشاريع، ومنها نذكر¹¹:

01- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مصالح الإدارة العمومية للدولة.

02- التمكين من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات والشركات الخاصة.

- 03- بحث وتطوير آليات وحوافز استفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
- 04- الدفع نحو تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تهيئة المناخ المناسب لتحسين وتطوير صناعة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
- 05- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، مع ضمان تأمينها، بما تسمح بتقديم خدمات عالية الجودة.
- 06- التمكين للكفاءات البشرية وتطويرها، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.
- 07- ضبط الإطار القانوني الوطني، بما يتماشى ويتوافق مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات، ومع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.
- 08- دعم مستويات البحث، التطوير والابتكار، لتحسين نوعية المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
- 09- النهوض بحقل الإعلام والاتصال، للتحسيس بدور تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، في تحسين معيشة الفرد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل أقاليم الدولة، ولجموع المواطنين .
- 10- تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، من خلال المشاركة الفعالة في المبادرات الدولية، وإقامة علاقات وشراكات استراتيجية بهدف امتلاك التكنولوجيايات الحديثة.
- 11- آليات التقييم والمتابعة: من خلال وضع نظام ومؤشرات للمتابعة والتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيايات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبإجراء تقييم دوري حول مدى التقدم في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للجزائر الإلكترونية، من جهة أخرى.
- 12- إجراءات تنظيمية، تمحورت حول وضع نظام مؤسستي متناسق على ثلاث مستويات، التوجيه والتنسيق بين القطاعات والتنفيذ.
- 13- توفير الموارد المالية الضرورية والكافية للتنفيذ، والمقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن.

2.3 أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية

- سعت السلطات في الجزائر من خلال تبني مشروع الجزائر الإلكترونية إلى تحقيق العديد من الأهداف، ومنها نذكر¹²:
- *-تحسين ورفع من فعالية تدخل الدولة فيما يتعلق بالتكفل بانشغالات المواطنين ووضع قيد العمل السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة الأزمات.
 - *-تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية المعقدة والروتينية، وتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة.
 - *-عصرنة وتحديث وثائق السفر والهوية.

- *-محرارية البيروقراطية السلبية باعتبارها من عوائق التنمية الحقيقية.
 - *-تجسيد وتفعيل مبادئ العدالة الإجتماعية والمساواة.
 - *-تحقيق والتمكين لأدوات وفواعل السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
 - *- تعزيز وسائل وآليات حماية المجتمع من آفة الجريمة المنظمة، وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لتنقلها وانتشارها.
- مما تقدم يتضح أن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية وهو عصرنه وتحديث آليات وطرق تسيير الإدارة العمومية قصد جعلها أكثر قربا من المواطن من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيصالها إلى كل هيئات الدولة، بالشكل الذي يضمن جودة وفاعلية الخدمة العمومية المقدمة، ويقلل من تكاليفها، ويعظم من عوائدها.

4. تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية على البلديات الجزائرية

إن تطبيق نواتج الرقمنة على المستوى المحلي يهدف إلى تحسين أداء الهيئات المحلية في شقها المعين وفي جانبها المنتخب على حد سواء وعلى رأسها البلديات باعتبارها نواة التنظيم المحلي، لما لها من أبعاد ومقاصد إيجابية على مجال الخدمة العمومية المقدمة من طرف هذه الأخيرة، من حيث النوعية وسرعة الإنجاز وتخفيض التكاليف والجهود المبذولة لإنجازها. وعليه فإن تطبيق تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال عادة ما يساعد على تخفيف عبء الفعل التنموي على السلطات المركزية، مما يعزز من فرص ومستويات تحسين علاقة هذه مع فروعها مع محيطها وفروعها على مستوى الأقاليم.

وعليه فقد سارعت العديد من القطاعات الوزارية في الجزائر وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى تطبيق بعض الأساليب الحديثة في تسيير مرافقها وهيئاتها التابعة على مستوى الأقاليم، من خلال استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في حقل الخدمات المحلية والقضاء على البيروقراطية، والانتقال من الأساليب التقليدية للإدارة الورقية¹³، إلى الأساليب العصرية، في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، حيث كان من نتائج ذلك، ما يلي:¹⁴

- العمل بجواز السفر البيومتري الإلكتروني وتعميمه في كل الولايات والدوائر، وهو ما يشكل قفزة نوعية مهمة في الخدمات المقدمة، مع وضع خدمة جديدة عبر الأترنت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفات جواز سفرهم.

- فضلا عن اطلاق خدمة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية بدلا من بطاقة التعريف التقليدية.

- إضافة إلى رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني واستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وربط كل البلديات وملحقاته الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية، والدوائر القنصلية به.

- التمكين للمواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آلية من أي بلدية أو ملحق إدارية عبر الوطن دون التنقل إلى بلدية مسقط رأس المعني.
- اعتماد السجل الوطني الآلي لتقييم المركبات الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترخيم لمركباتهم بصفة آنية، دون التنقل إلى ولاية التسجيل.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بعد تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 خ مباشرة عبر خدمة الأنترنت من الحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
- تقريب الإدارة من الأفراد عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية على مستوى البلديات وربطها بواسطة تقنية الألياف البصرية مع مقر البلديات.
- المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها الأفراد والمرتبطة بـبـحتمية التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد الأصلية التي تخصهم، على أساس سجلات الحالة المدنية الأصلية والشروع في إصدار مستخرجات عقود الميلاد بواسطة الإعلام الآلي في أية بلدية من التراب الوطني.
- استخدام برمجيات وقاعدة بيانات على مستوى كل البلديات للتبليغ عن الأخطاء المحتملة في شهادات الميلاد المتعلقة بالمواطنين، والتي تعالج عن طريق مقارنة الصور الممسوحة ضوئيا، مع الشهادات المعنية والمخزنة بقاعدة البيانات المركزية.
- واستكمالاً لمسار ونهج تحسين الخدمات العمومية وتقريب المرفق العمومي من المواطن، فقد حضى جهاز العدالة أيضا في علاقته بقطاع الجماعات المحلية وبخاصة البلديات، باهتمام السلطة في هذا الإطار، حيث أصبح استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3، وشهادة الجنسية عبر الأنترنت واستفاد من هذه الخدمات أيضا أفراد الجالية الجزائرية من المقيمين بالخارج من خلال تمكينهم من سحب صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية الجزائرية من الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين وزارتي العدل والشؤون الخارجية.
- الإعلان عن الانطلاق الرسمي للمرصد الوطني للمرفق العام في 19 مارس 2016، "المتعلق أساسا بإصلاح آليات المؤسسات عبر مختلف القطاعات، وذلك سعيا من الحكومة إلى مواصلة عصرنة خدمات المرفق العمومي من خلال الاستجابة لتطلعات المواطن ومقتضيات التطور التكنولوجي والتمدن والحداثة، وسيكون هذا المرصد الذي سيضم المجتمع المدني والسلطات والإدارات المعنية، إطارا للتشاور وقوة اقتراح بهدف ترقية الخدمات العمومية إلى مستوى عالي¹⁵.

5. معوقات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية على التنظيم البلدي

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات الجزائرية لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية في واقع التنظيم البلدي، في إطار إرادة سياسية حقيقية لعصرنة ورقمنة هياكل الإدارة العامة، بهدف مواكبة النسق

المتزايد والمتسارع لتطلعات وطموحات المواطن المحلي، إلا أنها تبقى غير كافية ودون المستوى المرغوب، حيث لم تحقق سوى الجزء اليسير من الأهداف المعلنة والمتضمنة في وثيقة هذا المشروع، فما تم إنجازه لا يعدو عن كونه مجرد تطبيقات أولية لبعض الخدمات، وذلك نظير العوائق التالية:¹⁶

- لا تزال عملية ترويح وتعميم استخدام شبكة الأنترنت تواجه تحديات وصعوبات ضعف البنية التحتية، وهذا لا يقتصر على المناطق النائية ومناطق الظل، بل يمتد ليشمل المدن الكبرى.

- لا يزال استعمال شبكة الأنترنت مقتصرًا على بعض الفئات من المجتمع، فالأمية الإلكترونية تنتشر بكثرة في الوسط المجتمعي وبخاصة بين الفئات غير المتعلمة.

- صعوبة فهم مضمون الشبكة، فليس كل من يستطيع الدخول للشبكة قادر على فهم محتواها، فإذا كان التعامل الورقي التقليدي يعرف عدة تحديات، فالمشكلة ستكون أعقد عند الحديث عن التفاعل مع الوثائق الإلكترونية.

- نقص أو ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لمجال البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي لم تخطى عتبة 3.680.186.000 دج، في ميزانية سنة 2014 مثلاً، إذ جاءت في المرتبة ما فوق 22، في ترتيب الوزارات (فيما يخص اعتمادات التسيير).

- عدم اقتناع وخوف العديد من القيادات الإدارية من فكر وفلسفة الإدارة الإلكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة التقليدية الورقية المتعارف عليها. وهو ما أدى إلى وجود مقاومة من جانب العاملين في الكثير من الأحيان لأفكار وممارسات الإدارة الإلكترونية، فمحاولة تجسيد أفكار جديدة بواسطة فواعل يؤمنون بأفكار قديمة، هي بمثابة مضیعة للوقت والجهد.

- ضعف استعمال الأنترنت في الجزائر مقارنة بدول أخرى في العالم، حيث تحتل الجزائر المرتبة 122 من أصل 142 في وفاة آخر التكنولوجيات في مجال الاتصال، وبلغت نسبة التغطية بشبكة الأنترنت على المستوى الوطني 81.5 بالمائة (المرتبة 114 من أصل 142)، في حين تستخدم 15.2 بالمائة من المواطنين الأنترنت في الجزائر بشكل منظم، ويمتلك 24.2 بالمائة حاسوباً وهذا بحسب ما جاء في تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي لسنة 2014.

- ضعف ومحدودية الجانب التشريعي والتنظيمي في هذا المجال على غرار ما قامت به العديد من دول العالم.

الخاتمة:

مما تقدم تتضح حجم الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات الجزائرية لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013) في واقع التنظيم البلدي، على ضوء إرادة سياسية حقيقية لتحديث ورقمنة هياكل الإدارة العامة، بهدف مرافقة النسق المتزايد والمتسارع لتطلعات وطموحات المواطن المحلي، إلا أنها تبقى غير كافية ودون المستوى المرغوب من الناحية العملية، حيث لم تحقق سوى الجزء القليل من الأهداف المعلنة

والمتضمنة في وثيقة هذا المشروع، فما تم إدراكه لا يعدو عن كونه مجرد تطبيقات أولية لبعض الخدمات، لتجربة حديثة العهد لم تتخطى مراحلها الأولى، وذلك نظير جملة العوائق المتعددة سواء ما تعلق منها بالإطار التشريعي والتنظيمي أو ما ارتبط منها بالجوانب السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية، حيث تم رصد النتائج التالية:

- فشل تطبيق العديد من الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لمشروع الإدارة الإلكترونية بصفة عامة، و مشروع الجزائر الإلكترونية على وجه الخصوص على مستوى هياكل الإدارة المحلية والتنظيم البلدي، في ظل عدم اقتناع ومقاومة فواعل الوحدات المحلية لهذه المشاريع خدمة لبقاء واستمرارية نماذج التسيير الورقي التقليدي.

- ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لمجال التسيير الإلكتروني على مستوى أجهزة الإدارة المحلية، سواء تعلق الأمر بميزانيات التجهيز، لمواكبة أحدث التقنيات والأجهزة المرتبطة بحقل البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو ما ارتبط منها بميزانيات التسيير لاستقطاب، توظيف وتكوين الكفاءات المختصة في هذا الشأن، واقتصارها على محاولات توفير وتعميم شبكة الأنترنت في مختلف هياكل الإدارة المحلية وعلى مستوى كل الأقاليم.

وهذا ما يتطلب المزيد من الحرص القانوني والاهتمام الميداني لتحقيق مجال الرقمنة وما رافقها من مشاريع وتجارب لتحقيق مقاصدها، بهدف عصنة المرافق العامة للدولة وعلى رأسها التنظيم البلدي، وذلك من خلال المقترحات والتوصيات التالية:

- تعميم وتسريع وتيرة استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة على مستوى مصالح الإدارة العمومية للدولة، وعلى رأسها هيئات الإدارة المحلية .

- التعجيل بالدفع نحو استحداث و النهوض بنموذج الاقتصاد الرقمي من خلال تهيئة المناخ الملائم لاستحداث وتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- الشروع في تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق العالي والفائق السرعة، مع ضمان تأمينها، بما يتيح ويؤمن تقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية.

- التمكين الفعلي لعمليات الإستقطاب، التوظيف والتكوين للكفاءات البشرية المختصة وتطويرها، من خلال وضع إجراءات وتدبير عملية ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد، تتماشى وواقع أهداف الخدمة العمومية المحلية.

- توفير الإعتمادات المالية الضرورية والكافية لتحقيق مقاصد التسيير الإلكتروني للبلديات الجزائرية.

- إعادة النظر في مختلف الأطر القانونية المنظمة لحقل التسيير الإلكتروني على مستوى وحدات التنظيم البلدي باعتبارها نواة وقاعدة البناء المؤسساتي للدولة، وأقرب مرفق عمومي للمواطن المحلي، بما يتماشى

ويتوافق مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات، ومع الأخذ بعين الاعتبار واقع التجارب المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

الهوامش:

- 1- علي حميدوش، حميد بوزيدة، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة - المتطلبات والعوائد- تجارب دولية، دروس وعبر"، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، م.8، ع.1، (2020)، ص. 44.
- 2- علي حميدوش، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- 3- صبرينة كدام، سيف الدين رحالي، "أثر استخدام الرقمنة في الرفع من درجة التحصيل العلمي للطالب الجامعي"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والإقتصادية*، م. 57، ع. خاص، (2020)، ص. 27.
- لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك: -إبراهيم بختي، محمد فوزي شعوبي، " دور تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في تنمية قطاع السياحة والفندقة"، *مجلة الباحث*، ع. 7، (2010)، ص. 275.
- 4- سليم مزهود، "مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي، وأهمية اكتساب مهاراته"، *مجلة بليوفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات*، م. 2، ع. 08، (ديسمبر 2020)، ص. 133.
- 5- المرجع نفسه، ص. 134.
- 6- سهيلة مهري، بلال بن جامع، "نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سونطراك"، *مجلة بليوفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات*، ع. 04، (ديسمبر 2019)، ص. 82.
- 7- نجوى حسيان، "مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس" جامعة الجزائر 02، ص. 39.
- 8- نجوى حسيان، مرجع سابق، ص. 40، 41.
- 9- علي حميدوش، حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص. 47.
- 10- أحمد باي، رانية هدار، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، ع. 11، (جوان 2017)، ص. 131.
- 11- أحمد باي، رانية هدار، مرجع سابق، ص. 131-133.
- 12- أحمد باي، رانية هدار، مرجع سابق، ص. 133.
- 13- "مؤتمر نحو بلدية عربية إلكترونية، المنتدى العربي لنظم المعلومات" عمان، 27-28/10/2009، الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3GN59VH>
- 14- أحمد باي، رانية هدار، مرجع سابق، ص. 135 وما بعدها.
- لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمية وزارية رقم 1599، المؤرخة في 25 ماي 2011، ص. 1.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمية وزارية رقم 4104، المؤرخة في 13 فيفري 2014، ص. 03.

15- أحمد باي، رانية هدار، مرجع سابق، ص. 137.

16- المرجع نفسه، ص. 137، 138.

لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك:

-محمد بن أعراب، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، (ديسمبر 2014)، ص. 73-76.

-عبد القادر بلعربي وآخرون، "تحديات التحول على الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، المؤتمر الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة المسيلة، 2019، ص. 12.

قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمية وزارية رقم 1599، المؤرخة في 25 ماي 2011.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمية وزارية رقم 4104، المؤرخة في 13 فيفري 2014.
3. باي، أحمد، ورانية هدار. "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. 11، (جوان 2017).
4. بختي، إبراهيم، ومحمد فوزي شعوبي. " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة"، مجلة الباحث، ع. 7، (2010).
5. بلعربي عبد القادر وآخرون، " تحديات التحول على الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، المؤتمر الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة المسيلة، 2019.
6. بن أعراب، محمد. "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، (ديسمبر 2014).
7. حميدوش، علي، وحميد بوزيدة. "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة -المتطلبات والعوائد- تجارب دولية، دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، م. 8، ع. 1، (2020).
8. كدام، صبرينة، وسيف الدينرحالي. "أثر استخدام الرقمنة في الرفع من درجة التحصيل العلمي للطلاب الجامعي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، م. 57، ع. خاص، (2020).
9. مزهود، سليم. " مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي، وأهمية اكتساب مهاراته" مجلة بيليو فيليا للدراسات المكتبات والمعلومات، م. 2، ع. 8، (ديسمبر 2020).
10. مهري، سهيلة، وبلال بن جامع. "نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سونطراك"، مجلة بيليو فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، ع. 4، (ديسمبر 2019).
11. نجوى، حسيان. "مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس" جامعة الجزائر 02.
12. "مؤتمر نحو بلدية عربية إلكترونية، المنتدى العربي لنظم المعلومات" عمان، 27-28/10/2009، الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3GN59VH>

